الأمم المتحدة

ICCD/CST(S-3)/L.3

اتفاقية مكافحة التصحر

UNCCD

Distr.: Limited
12 April 2013
Arabic
Original: English

لجنة العلم والتكنولوجيا

الدورة الاستثنائية الثالثة

بون، ٩-١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣

البند ٤ من جدول الأعمال

استعراض وتقييم المعلومات العلمية الواردة من الأطراف والكيانات المبلغة الأخرى، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية (٢٠٠٨-٢٠١٨)

استعراض وتقييم المعلومات العلمية الواردة من الأطراف والكيانات المبلغة الأخرى، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣ الواردة في الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية

تقرير مقدم من رئيس فريق الاتصال المفتوح العضوية المعني باستعراض لجنة العلم والتكنولوجيا المعلومات العلمية المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣ من الاستراتيجية

١- طلب مؤتمر الأطراف، بموجب مقرره ١٢/م أ-٩ إلى لجنة العلم والتكنولوجيا أن تساهم في أعمال لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية عن طريق استعراض وتقييم المعلومات العلمية الواردة من الأطراف والكيانات المبلغة الأخرى، ولا سيما المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣ من الخطة وإطار العمل الاستراتيجيين للسنوات العشر من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

٢- وهذه الوثيقة عبارة عن تجميع موجز لأفكار واقتراحات ومقترحات بشأن الإبلاغ عن مؤشرات الأثر قدمتها مختلف الوفود خلال الدورة الاستثنائية الثالثة للجنة العلم

الرجاء إعادة الاستعمال

والتكنولوجيا. وتحدد الوثيقة الإجراءات المحتملة التي يمكن أن تضطلع بها الأطراف والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، بما في ذلك المؤسسات والهيئات الفرعية التابعة للاتفاقية، من أجل تحسين نطاق تغطية مجموعات البيانات وقابليتها للمقارنة على الصعيد العالمي، بعد نظر مؤتمر الأطراف وبتّه فيها، وفقاً لأحكام الاتفاقية.

٣- وأحاطت لجنة العلم والتكنولوجيا علماً بالتحليل الأولي للمعلومات المُجمّعة المقدمة من البلدان الأطراف المتأثرة عن الأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣ من الاستراتيجية على النحو الوارد في الوثيقة ICCD/CRIC(11)/8-ICCD/CST(S-3)/6 والتصويب ١.

٤- وكانت عملية الإبلاغ والاستعراض للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣ أول جولة إبلاغ تجرى في إطار الاتفاقية منذ اعتماد الاستراتيجية، وطُلب فيها إلى الدول الأطراف المتأثرة أن تقدم تقارير عن مؤشرات الأثر المتصلة بالأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣. وكان الغرض من جولة الإبلاغ هذه هو تحديد خط أساس يكون مرجعاً تستند إليه عمليات تقييم تنفيذ الاتفاقية في المستقبل فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الاستراتيجية والآثار المتوقعة.

٥- وقدم ما مجموعه ٧١ بلداً أو حوالي ٤٢ في المائة من جميع البلدان الأطراف المتأثرة، معلومات عن مؤشرات الأثر. ومع ذلك، لم تقدم جميع الأطراف المعلومات المطلوبة، مما جعل نطاق التغطية العالمي للبيانات يتراوح بين ٧ و٣٦ في المائة، حسب كل سؤال بعينه. وأشارت لجنة العلم والتكنولوجيا إلى أنه ليس بوسع الأمانة أن تستخلص سوى مجموعة بيانات أساسية أولية منقوصة، بسبب التدني النسبي في مدى توافر البيانات، وكذا المعوقات التقنية التي تعتري بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، وانعدام التوحيد القياسي وما يترتب على ذلك من محدودية نطاق التغطية العالمي للبيانات. وعليه، أوصت بعض الأطراف بالعمل على جعل بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ أسهل استخداماً، وتشجيع البلدان الأطراف المتأثرة على أن تقدم تقاريرها و/أو تُعدّل ردودها بشأن الأهداف الاستراتيجية ١ و٢ و٣، ولو بعد فوات الموعد النهائي الرسمي، بهدف توسيع قاعدة مجموعات البيانات الأساسية ليتسنى تحليل الاتجاهات المستقبلية. وينبغي أيضاً أن تُدعى البلدان الأطراف المتأثرة إلى توسيع نطاق استخدام البيانات المستمدة من الأمم المتحدة والمصادر الدولية الأخرى في حالة عدم توافر المعلومات من مصادر وطنية.

٦- وأُجريت أول عملية إبلاغ عن مؤشرات الأثر في إطار زمني محدود. ولم تقدم أية مساعدة تقنية من المؤسسات المتخصصة على الصعيد دون الإقليمي والإقليمي، وتأخر دفع الأموال اللازمة لدعم تقديم التقارير الوطنية أو لم تدفع تلك الأموال أصلاً. وعليه، أوصت بعض الأطراف بأن ينظر شركاء التنمية والآليات المالية للاتفاقية، ولا سيما مرفق البيئة العالمية، في تقديم مزيد من المساعدة التقنية والمالية لتطوير قدرة البلدان الأطراف المتأثرة على الإبلاغ عن مؤشرات الأثر، كي تتسنى، في جملة أمور، المواءمة بين التعاريف والمنهجيات التي ستستخدم على الصعيد الوطني.

٧- وبالنظر إلى ما يعتري البيانات المبلغ عنها من عدم اتساق وقابليتها المحدودة للمقارنة، أشارت بعض الأطراف إلى أن البيانات المُجمّعة عن طريق عملية الإبلاغ، وإن كانت جوهرية بالنسبة لتقييم تنفيذ الاتفاقية فيما يتصل بأهدافها الاستراتيجية، تطرح بعض التحدي عندما يتعلق الأمر بتكاملها على الصعيد العالمي. وأوصت بعض الأطراف بأن تُدعى المنظمات والمؤسسات والشركاء المعنيون من ذوي الخبرة على الصعيدين العالمي والإقليمي في مجال رصد وتقييم التصحر/تدهور الأراضي والجفاف إلى دعم الأطراف والمناطق في سد الفجوة المعرفية في مجال الإبلاغ، وهو ما من شأنه أن يُيسر تكامل البيانات المبلغ عنها لتقييم تدهور الأراضي على الصعيد العالمي. وسيساعد ذلك على تنفيذ أحد الأحكام الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، المستقبل الذي نبتغيه (الفقرة ٢٠٦). وتحقيقاً لهذه الغاية، يمكن الترويج أيضاً لمزيد من العمل من أجل إقامة شراكة مؤسسية، وتبادل البيانات وتكامل البيانات عن طريق التعاون فيما بين الوكالات. واقترحت كذلك بعض الأطراف أن تنظر لجنة العلم والتكنولوجيا في استعراض المؤلفات ذات الصلة والجهود الجارية، مثل الأطلس العالمي الجديد للتصحر.

٨- وفي إطار الإعداد لعمليات الإبلاغ المقبلة، أوصت بعض الأطراف بأن تُحسّن الأمانة نموذج الإبلاغ وتواصل بلورة دليل الإبلاغ عن طريق تقديم إرشادات أكثر تفصيلاً واتصالاً بموضوع المؤشرات تتناول فيها منهجيات جمع البيانات ومصادرها المتاحة.

٩- وأشارت لجنة العلم والتكنولوجيا إلى أن الافتقار إلى تعريف موحد ومعايير مشتركة لتحديد وترسيم حدود المناطق المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف قد حدّ من قابلية البيانات للمقارنة. وأوصت بعض الأطراف بتشجيع البلدان الأطراف المتأثرة على اتباع نهج متسق وموحد في تحديد المناطق المتأثرة، مع مراعاة الاستنتاجات التي سيقدمها فريق الخبراء التقنيين الاستشاري المخصص. ومن شأن ذلك أن يكفل تقيد تقديرات نطاق التصحر وتدهور الأراضي والجفاف بمعايير جودة موحدة على صعيد جميع مرفقات التنفيذ الإقليمي لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ويكفل قابلية تلك التقديرات للمقارنة فيما بين البلدان.

١٠- وأشارت لجنة العلم والتكنولوجيا إلى أن عدداً محدوداً جداً من البلدان قد قدم بيانات مُؤكدة وكاملة عن معدل الفقر. فعلى سبيل المثال، لم يُقدم سوى ٧ في المائة من مجموع البلدان الأطراف المتأثرة بيانات عن معدل الفقر في المناطق المتأثرة. وقد يُعزى ذلك إلى وجود ثغرات في البيانات فيما يتعلق بتحديد المناطق المتأثرة على الصعيد الوطني، بل إنه يعزى أيضاً إلى شُح البيانات الخاصة بالمناطق المتأثرة. ونوهت بعض الأطراف بالصعوبات التي تعترض الحصول على البيانات المناسبة على الصعيد المحلي. ومع ذلك، وبالنظر إلى أهمية هذا المؤشر فيما يتعلق بالهدف الاستراتيجي ١، أوصت بعض الأطراف بأن تنظر البلدان الأطراف المتأثرة في بذل المزيد من الجهود من أجل زيادة نطاق تغطية البيانات المكانية الموثّقة عن

المناطق المتأثرة، ولا سيما تلك المتصلة بالمتغيرات الاجتماعية – الاقتصادية، بغية تيسير تفسير مؤشرات الأثر في المستقبل، من حيث صلتها بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية.

١١- ولاحظت لجنة العلم والتكنولوجيا بأنه رغم أن معظم البلدان التي قدّمت تقارير قد استخدمت أساليب تصنيف الغطاء الأرضي المقبولة والمتاحة على نطاق واسع (ومن جملتها نظام تصنيف الغطاء النباتي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة و/أو قاعدة بيانات الغطاء الأرضي لنظام تنسيق المعلومات البيئية في أوروبا)، فإن بعض البلدان الأطراف المتأثرة قد قدمت بيانات تغطي طائفة واسعة من أنواع الغطاء الأرضي التي لم تتسنّ مقارنتها بصورة مباشرة. وعليه، أوصت بعض الأطراف باعتماد أنواع عامة من الغطاء الأرضي (بالاستناد إلى نُظُم تصنيف الغطاء الأرضي المستقرة أصلاً والمعترف بها دولياً) لكي تستخدمها البلدان الأطراف المتأثرة في الإبلاغ عن حالة الغطاء الأرضي.

١٢- ولاحظت لجنة العلم والتكنولوجيا أن ١٢ بلداً من البلدان الأطراف المتأثرة (حوالي ١٧ في المائة من البلدان المبلّغة) قد قدمت بيانات عن إنتاجية الأراضي. وقد كشف المستوى المنخفض لنسبة الردود واختلاف النهُج الوطنية المستخدمة لقياس إنتاجية الأراضي وتقييمها عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات لتحسين كل من نسبة الردود وقابلية البيانات للمقارنة. وعليه، أوصت بعض الأطراف بأن تنظر البلدان المقدمة للتقارير في استخدام منهجية مشتركة للإبلاغ عن إنتاجية الأراضي استناداً إلى مجموعات بيانات جاهزة للاستخدام ومعترف بها دولياً.

١٣- ولاحظت لجنة العلم والتكنولوجيا أن المعلومات الأساسية لقياس التقدم الذي أحرزته الأطراف في تحقيق الهدف الاستراتيجي ٣ لم تُجمّع لأنه لا توجد مؤشرات إلزامية بالنسبة لهذا الهدف الاستراتيجي. وعليه، أوصت بعض الأطراف اللجنة بأن تحدد لدورة الإبلاغ المقبلة مؤشراً إلزامياً أو مؤشرات إلزامية مناسبة تتعلق بالهدف الاستراتيجي ٣.

١٤- ولاحظت لجنة العلم والتكنولوجيا أن ١٠ بلدان (٦ في المائة من مجموع البلدان الأطراف المتأثرة) قد أبلغت عن مؤشرات طوعية إضافية متعلقة بالأهداف الاستراتيجية الثلاثة. وحرصاً على ألا تعكس تقارير الأطراف الواقع العالمي فحسب بل أيضاً الواقع الوطني والمحلي، أعربت بعض الأطراف عن رأي مفاده أن المجموعة الدنيا من المؤشرات المنسقة على الصعيد العالمي ينبغي أن تُستكمل بشكل منتظم بالمعلومات والمؤشرات ذات الصلة على الصّعُد الإقليمي والوطني و/أو المحلي.